

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٣٣٢

الاثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إمير جونز باري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	الأرجنتين السيد ميورال
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آيدهو
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة تاج
	الدانمرك السيدة لوي
	رومانيا السيد موتوك
	الصين السيد تشنغ جنغي
	فرنسا السيد دو ريفيير
	الفلبين السيد باها
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ولنسون
	اليابان السيد كاواكامي
	اليونان السيد أندريادس

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-65046 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء هيئات فرعية تابعة لمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم

التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السفير عبد الله بعلي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا؛ والسفير سيمون إيدوهو، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ والسفير رونالدو ساردنبرغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون؛ والسفير لاورو باخا، رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال؛ والسفير ميهنيا موتوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

تقرر ذلك.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء نسخ فوتوغرافية لمذكرة من رئيس مجلس الأمن ينقل فيها رسالة مؤرخة ١٤ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المنشأة عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، والتي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2005/789. ومعروض على الأعضاء أيضا نسخ فوتوغرافية لرسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2005/799.

وسوف نستمع في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء كل من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣)؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون.

أعطي الكلمة الآن للسفير عبد الله بعلي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا.

السيد بعلي (تكلم بالانكليزية): إنني أعمل منذ

حوالي عامين بصفتي الشخصية رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحيث تقترب ولايتي من نهايتها أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر معكم بعض تجاربي من خلال إعطاء أعضاء المجلس خلفية مقتضبة بشأن حظر الأسلحة ثم بيانا قصيرا عن أعمال اللجنة خلال العام المنصرم.

والشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو استخدام هذه الوحدات لها.

وكانت هناك سبع حالات، بموجب الفقرة ٢ (ج) من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، قامت فيها دول بإخطار اللجنة فيما يتعلق بالاستثناءات الممنوحة لحظر الأسلحة، ألا وهي تصدير معدات عسكرية غير مهلكة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإدراكا للدور الهام الذي تؤديه الدول الإقليمية في تنفيذ حظر الأسلحة، أجرت اللجنة في عام ٢٠٠٥ جولتين من المناقشات مع دول في المنطقة بالإضافة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بوروندي ورواندا وأوغندا وجنوب أفريقيا، وذلك من أجل إجراء مناقشات متعمقة بشأن مسائل ذات صلة.

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعلنت اللجنة قائمة بالأشخاص والكيانات الخاضعة لقيود السفر وتجميد الأصول وهي التي نص عليها القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). وهذه القائمة موجودة الآن على موقع اللجنة الإلكتروني.

ومنذ إنشاء فريق الخبراء الأول بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، استكملت ثلاثة أفرقة خبراء شُكِّلت بعدئذ بموجب ولاياتها وتقدمت بتقاريرها إلى المجلس عن طريق اللجنة. وفي كل من تلك الحالات، قامت اللجنة بمناقشات مستفيضة حول التقارير، بما في ذلك ملاحظاتها وتوصياتها. وقام المجلس أيضا بمناقشة تلك التقارير. وناقشت اللجنة أخيرا التقرير النصفى لفريق الخبراء الحالي. ومن المتوقع صدور تقريرها الأخير قريبا.

وتضمنت تلك التقارير كلها تفاصيل رصد الفريق وتحرياته بصدد حظر السلاح إلى جانب ملاحظاته وتوصياته من أجل تحسين فعاليته. كما تضمن التقرير تفاصيل التحديات التي واجهها الفريق أثناء تنفيذه لشتى ولاياته.

في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، والذي فرض بموجبه حظر الأسلحة على كل الجماعات والمليشيات المسلحة الأجنبية والكونغولية التي تعمل في أراضي شمال وجنوب كيفو وفي إيتوري، وعلى الجماعات غير الأطراف في الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد نص القرار أيضا على إنشاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمراقبة الحالة المتعلقة بإمدادات الأسلحة ومواقع الجماعات المسلحة وتحركاتها.

ولقد وسع القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) نطاق حظر الأسلحة ليشمل أي متلق في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع إعطاء استثناءات معينة، بما في ذلك استثناء الجيش والشرطة في ذلك البلد، وبموجب الشروط المحددة في القرار. ولقد فرض ذلك القرار أيضا قيودا على السفر وتجميد أصول الأشخاص والكيانات التي تنتهك أفعالهم حظر الأسلحة. وآخر قرار صدر، القرار ١٦١٦ (٢٠٠٥)، قد جدد حظر الأسلحة وقيود السفر وتجميد الأصول حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

إن اللجنة تعمل بنشاط منذ إنشائها، حيث عقدت اجتماعين رسميين و ١٥ جلسة مشاورات غير رسمية خلال عام ٢٠٠٥. وأصدرت اللجنة أيضا ثلاثة مذكرات شفوية، تسترعي فيها انتباه الدول الأعضاء إلى التزاماتها وفقا للقرارات.

وفي ٢١ حزيران/يونيه و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أرسلت اللجنة مذكرات شفوية إلى جميع الدول تنقل فيها القائمة الأولية التي قدمتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقائمة منقحة للمواقع المتلقية لإمدادات الأسلحة والمعدات المتصلة بها أو المتلقية للتدريب والمساعدة التقنيين والتي هدفها الوحيد هو دعم وحدات الجيش

وكلما كان بإمكان اللجنة المساعدة في هذا المجال فعلت ذلك.

وأخيراً، أود الإشادة بالتعاون الممتاز الذي لقيته من أعضاء اللجنة وبالتزامهم الثابت الذي أظهره أثناء تأديتهم ولايتهم. وأود أن أشيد بفريق الخبراء على العمل الممتاز الذي قام به في ظروف صعبة. كما أود أن أشكر الأمانة العامة على النصح والدعم اللذين قدمتهما خلال ولايتي. وبودي أن أؤكد لخلفي أن هذه وظيفة لها تحدياتها ومكافآتها في الوقت ذاته. وأود أن أؤكد لخلفي أيضاً بأنني سأفعل كل ما تدعو الحاجة إليه لضمان فترة انتقالية يسيرة.

وبما أنني أيضاً رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا، أود الإدلاء ببعض الكلمات حول وضع تلك اللجنة.

كما يدرك المجلس، فإن القيود التي فرضتها الفقرة ١٣ من القرار ٩١٨ (١٩٩٤) على بيع وإمداد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى حكومة رواندا قد انتهت في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تمشياً مع الفقرة ٨ من القرار ١٠١١ (١٩٩٥). غير أن كل الدول مطالبة بالاستمرار في تطبيق تلك الإجراءات بغية منع بيع وإمداد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى القوات غير الحكومية للاستخدام في رواندا. أضف إلى هذا، أن الدول مطالبة أيضاً بموجب الفقرة ١١ من القرار ١٠١١ (١٩٩٥) بإبلاغ اللجنة عن كل الصادرات من أراضيها من أسلحة وعتاد ذي صلة إلى رواندا.

وخلال الفترة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، لم تتلق اللجنة معلومات عن انتهاكات لتدابير الجزاءات. وهذا لا يعني بالضرورة أنه لم تكن هناك أية انتهاكات. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه في غياب آلية رصد معينة لضمان فعالية تنفيذ حظر الأسلحة، ستظل اللجنة معتمدة على تعاون

وفي تقريره في منتصف الفترة، كرر الفريق المعلومات التي أوردتها تقاريره السابقة بأن الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية ما زالت تزعم عملية السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن الفريق يحاول اقتفاء مصدر الأسلحة غير المشروعة التي سلمت في شمال كيفو. وأعرب الفريق عن قلقه بسبب الاستمرار في استخدام المطارات التي ليست بها رقابة جمركية كنقاط لدخول البلاد والخروج منها وذلك بسبب انعدام نظام طيران مدني فعال.

وفي مجال الجمارك، ومسامية وطول حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع جارقتها، ونقص الرصد الكافي لحدودها البرية وعلى البحيرة والإمكانيات العديدة للتهريب، ما زالت كلها عوامل تزيد من الفشل في تطبيق حظر الأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال السنتين الماضيتين حينما رأست لجنة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصبحت أشد إدراكاً لأهمية أداة الجزاءات في يد مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن. كما صرت أشد إدراكاً للتحديات التي تواجهها اللجان، وللقيود على فعالية الجزاءات بالنسبة لمستوى الإرادة السياسية التي تفرض نفسها على أية مشكلة، سواء من جانب الدول التي تفرض تلك الإجراءات بصفتها أعضاء بمجلس الأمن أو من جانب الدول التي تطبق الإجراءات، نظراً لأن كل الدول ملزمة بذلك.

إن قدرة الدول على تطبيق الجزاءات تتباين تبانياً شاسعاً. كما أن مستوى التعاون مع اللجنة وذراعها الراصد، وهو فريق الخبراء، يختلف جداً من دولة إلى أخرى. ويواجه فريق الخبراء تحديات خطيرة في الاضطلاع بولايته، بما في ذلك انعدام الوصول إلى مواقع معينة وإلى المعلومات، وكذلك بالنسبة للمستوى العام غير الكافي للتعاون. وأينما

الجزءات توحى بأن الحاجة تدعو إلى المزيد من التفكير والعمل لضمان أن ذاك العنصر من استراتيجية المجلس من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في الصومال يتمشى مع حالة الأحداث الراهنة. ورغمما عن هذا، فإن رفع الجزاءات يجب أن يكون مبنياً على تقدير سياسي لا على اعتبارات تقنية لرفع تلك الجزاءات.

ثانياً، إن مشاركة الدول المجاورة ضرورة للتطبيق الفعال لحظر الأسلحة. والحوار مع الدول المجاورة للصومال الذي بدأ خلال رئاستي، عن طريق اجتماعات مع ممثلي بعثاتها في نيويورك وزيارتي الأخيرة للمنطقة، قد وفّر للجنة وصولاً ومعلومات وتبصراً أفضل، مما أسفر عن مزيد من التعاون والتزام من قبل تلك الدول. ويجب أن يستمر هذا وأن يزداد. ويسرني أن أعرف أن ذاك الحوار أضحى موضع تقليد ويؤخذ به على نحو مؤسسي في هيئات مراعية أخرى تابعة لمجلس الأمن.

ثالثاً، ما يزال نقص القدرة على إنفاذ إجراءات حظر الأسلحة مسألة خطيرة. فبدون توفر الموارد والقدرات الكافية التي لم يقدمها المجتمع الدولي - يصبح الإنفاذ مستحيلاً تقريباً. ولنا أن نتذكر أن في نتائج القمة العالمية التي ووفق عليها في أيلول/سبتمبر، أعرب قادتنا عن تأييدهم لدعم قدرة الدولة على تنفيذ أحكام الجزاءات. وينبغي معالجة بناء تلك القدرة في القريب العاجل.

رابعاً، إن المحافظة على التفاعل الحي بين اللجنة وفريق الرصد سيسهل كثيراً من عمل اللجنة. وكان لا بد للجنة أن تعتمد إلى درجة كبيرة على الفريق العامل الذي يقوم بعمله بصورة ممتازة، وذلك في غياب آلية لرفع التقارير من الدول الأعضاء. وفي اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، كان للإجراء المستحدث بصدد بيانات منظمة من فريق الرصد في صورة تجديد للمعلومات من

الدول والمنظمات التي هي في وضع يسمح لها بتقديم معلومات بشأن انتهاكات حظر الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد بعلي على إحاطته، وعلى الطريقة التي سار عليها في رئاسته للجانة وعلى كل الأعمال التي قام بها نيابة عن مجلس الأمن.

والآن أعطي الكلمة للسفير باها، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، بالإضافة إلى رئاسته لفريق مجلس الأمن العامل المنشأ بموجب القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

السيد باها (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أقدم تقريرني بشأن الهيئتين الفرعيتين التابعتين لمجلس الأمن اللتين تشرفت برئاستهما: لجنة الجزاءات على الصومال، والفريق العامل المنشأ بموجب القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

بموجب قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)، أنشئت لجنة الجزاءات على الصومال في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وهي بذلك أقدم هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن الآن. وبينما ظلت الحالة في الصومال مدرجة على جدول أعمال المجلس منذ ذلك التاريخ، إلا أن اهتمام المجلس بحظر الأسلحة وتعامله مع ذلك الحظر بدأ بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ. لقد حظيت بشرف قيادة اللجنة خلال السنتين الماضيتين، وأود أن أتقدم ببعض الملاحظات حول نظام الجزاءات وعمره ١٤ عاماً، وحول وسائل عمل اللجنة بوجه عام.

أولاً، إن أخذنا في الاعتبار التنوع الكبير في الآراء الذي وجدته بصدد استمرار صلاحية حظر الأسلحة خلال زيارتي الأخيرة للمنطقة، فقد يكون مجلس الأمن في حاجة إلى التفكير في إعادة تقييم نظام الجزاءات. إن الصلة الوطيدة بين حظر الأسلحة والعملية السياسية، وخاصة ما يتعلق منها بالأمن داخل البلاد وبالاعتبارات العملية المتعلقة بتنفيذ نظام

وإحدى الاستراتيجيات الأساسية التي أخذ بها الفريق العامل هي إبقاؤه على الشفافية والانفتاح في عمله. والمساهمات من قبل أطراف غير أعضاء المجلس كانت موضع ترحيب وتشجيع وأكثر من ٥٠ بلدا عضوا وغير عضو في الفريق العامل قدم مقترحات وأفكار مكتوبة حول كيفية إنجاز ولاية الفريق.

وكجزء من مرحلة جمع المعلومات، دعا الفريق العامل متحدثين خبراء لمناقشة موضوعات تتعلق بولاية الفريق. واستفاد الفريق العامل من خبرة ودراية المتحدثين الخبراء في تغطيتهم لجوانب عملية ونظرية وقانونية وسياسية من عمل مجلس الأمن وغيره من هيئات دولية وإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب.

ولاحظ الفريق العامل أن الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) تشيران إلى الموضوعات التي ينبغي للفريق أن يركز جهودها عليها. وفي ضوء ذلك، اتفق الفريق العامل على استكشاف التوصيات التي يمكن أن يرفعها إلى مجلس الأمن تحت ثلاثة عناوين عامة: التدابير العملية التي ستفرض على الأفراد أو الجماعات أو الكيانات الضالعة في الأنشطة الإرهابية أو المرتبطة بها، عدا التدابير التي وضعتها لجنة الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان؛ ضحايا الأعمال الإرهابية؛ ونطاق تطبيق التدابير التي يمكن اعتمادها في إطار القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

وتحت عنوان "تدابير عملية"، اتفق الأعضاء على أن يركزوا على تجميد الأصول المالية، ومنع الحركة، ومنع تزويد الأسلحة، وتعزيز إجراءات محاكمات المتهمين وتسليمهم، والحد من التجنيد والتدريب، ومنع الاستفزازات العلنية، واستخدام شبكة الإنترنت. وبشأن موضوع الضحايا، اتفق الأعضاء على مناقشة مسألة دعم الضحايا وإمكانية إنشاء صندوق تعويضات لهم. أما في مجال نطاق

الميدان مرة كل أسبوعين، أثر إبقاء اللجنة على علم بآخر التطورات خلال الفترات الطويلة الفاصلة وبين التقارير المنتظمة.

وعلى المجلس، في الأشهر القادمة، أن يواجه عددا من التحديات. أولها: طلب الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال الإعفاء من حظر الأسلحة لتمكينها من إنشاء قوة شرطة ذات مصداقية؛ وثانيها: طلب إعفاء مماثل جاء من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من أجل مدربيها ومراقبيها؛ وثالثا: تزايد الفرصة في المياه الصومالية وفي البحار المجاورة؛ ورابعها: تزايد الأصولية في البلد.

إن الفريق العامل المشكل من قبل مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، مفوض بـ

"النظر في وضع توصيات وتقديمها إلى المجلس فيما يتعلق بالتدابير العملية التي ستفرض على الأفراد والجماعات والكيانات الضالعين في الأنشطة الإرهابية، أو المرتبطين بها، عدا التدابير التي وضعتها لجنة الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان". (القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الفقرة ٩)

كما أن القرار يطلب إلى الفريق العامل

"أن ينظر في إمكانية إنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرههم ... وأن يُقدم توصياته بهذا الشأن إلى المجلس". (المرجع نفسه، الفقرة ١٠)

وقام أعضاء الفريق العامل بأنشطته على مرحلتين انطوت المرحلة الأولى على جمع المعلومات والآراء وزوايا الرؤيا من مصادر داخل الأمم المتحدة وخارجها لمساعدة الفريق العامل في إنجاز ولايته. أما المرحلة الثانية، فقد كرس لمناقشة توصيات الفريق العامل إلى المجلس والنظر فيها.

بالتالي ألا تكون شفافة ومنطقية فحسب، بل ينبغي أن يراها ويسمّعها المجتمع الدولي على أنها كذلك أيضا. ولذلك، يلزم اتخاذ بعض التدابير لضمان عمل المجلس بشكل فعال وكفء، لا سيما في المشاورات غير الرسمية. فشنت الاقتراحات التي طُرحت في معتكفي المجلس اللذين نظما في كانون الأول/ديسمبر وحزيران/يونيه جديرة بالدراسة من أجل تنفيذها.

وآمل أن المجلس سيجد لنفسه وقتا يقيم فيه ممارساته وأدائه بين حين وآخر. إذ من الأمور الأساسية لهيئة أهميتها مثل أهمية المجلس أن تفعل ذلك. فما من منظمة تستطيع المحافظة على أهميتها وجدواها إلا إذا أدركت ضرورة بقائها سبّاقة في ميدان نشاطها واستطاعت التكيف مع التحولات في أنماط العمل. والمجلس بحاجة إلى تقييم نفسه وتحسين هياكله وممارساته لو أراد خدمة مصالح المجتمع الدولي.

كما ينبغي أن تكون لدى المجلس وحدة خاصة به للدروس المستخلصة من أنشطته لتقوم بتحليل ودراسة فعالية التدابير التي ينفذها والممارسات والإجراءات التي يستخدمها، لا سيما في مجال الجزاءات وولايات لجان الجزاءات وسائر هيئات المجلس الفرعية. ففي هذه اللحظة، لا يوجد كيان في المجلس يؤدي مثل هذا العمل، وهذا يعني وجود فجوة ضخمة ينبغي سدها كي يتمكن المجلس من أن يعمل بشكل فعال وكفء في سبيل الوفاء بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أقترح أسلوبا ربما يكون مبتكرا ليأخذ به المجلس في عمله بدءا من العام القادم. ففي حدود ملاحظاتي، كانت الهيئات الفرعية للمجلس تعمل بالتوازي، ويقسم بينها جدار صوري لما يعتبره الأعضاء الولاية التي أعطاها المجلس لكل فريق. وما يحدث هو أن كل فريق يطور الممارسة الخاصة به، ويجد حلولاً لمشاكله وبصفة أساسية يكرر جهود غيره من الأفرقة فيعرف الماء بالماء عند تناوله

تطبيق التدابير ضد الأفراد والجماعات والكيانات الإرهابية عدا تلك التي وضعتها لجنة الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، فقد اتفق الأعضاء على مناقشة مسألة وضع وسائل فعالة لتحديد هوية أولئك الأفراد وتلك الجماعات والكيانات.

وكما أشار الرئيس، ترد توصيات الفريق العامل إلى مجلس الأمن في تقرير الفريق الذي سيُعمم كوثيقة رسمية قريبا جدا. وآمل أن يكون لدى المجلس متسع من الوقت لكي يهضم توصياتنا من أجل الاستفادة منها في أي إجراء آخر قد يتخذه في المستقبل.

أما وقد قدمت تقريرتي كرئيس للجنة جزاءات الصومال وللفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، فإنني أود أن أضيف بضع تعليقات مع انتهاء فترة عضوية الفلبين لمدة عامين في مجلس الأمن في نهاية هذا الشهر.

إن مجلس الأمن يُنفق حل وقته في إدارة صراعات داخلية. أما نطاق إجراءاته فيمتد من صنع السلام قبل نشوب الصراع مروراً بإدارة الصراع حتى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وجهد بناء الدول ذاك يستغرق أكثر من نصف وقت المجلس واهتمامه، بل وقد يُشتت تركيزه مبعداً إياه عن تهديدات قائمة بشكل أكبر للسلام والأمن الدوليين، الأمر الذي يُسفر عن قيام أطراف وترتيبات خارج المجلس بتناول تهديدات حقيقية يتعرض لها الأمن العالمي. ولعل إنشاء لجنة لبناء السلام أن يُعفي المجلس من تناول العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للأزمات الأمنية.

إن مجلس الأمن هو مرآة تعكس وقائع القوة، فهيكّل القوة غير المتكافئة يؤدي إلى ظهور آراء تقول بعدم مقدرة المجلس على التصرف بطريقة موضوعية ومتسقة وتبعث على الثقة. ولمواجهة ذلك الحس، فإن إجراءات المجلس يجب

يلحق بباص الساعة الخامسة بعد الظهر في طريقه إلى المنزل. وذات يوم، فاته الباص، ولكنه، حرصاً منه رغم ذلك على الوصول إلى المنزل في الوقت المناسب، أخذ يركض وراء الباص على أمل اللحاق به عند الموقف التالي. ويفوته الباص مرة أخرى عند الموقف الثاني، ثم عند الموقف الثالث، فالرابع، ومع ذلك يبقى الرجل راكضاً وراء الباص إلى أن يصل في النهاية منزله. عندئذ، وقد انقطع نَفْسُهُ، قال بكل ما أوتي من قوة بقيت لديه في صوته، مخاطباً زوجته العزيزة: ”حبيبتي، فاتني الباص، ولكنني بقيت ألهث وراءه إلى أن وصلت المنزل، ووفرت بذلك علينا دولارين“. وقالت الزوجة المحبة بصوتها الملغز عادة: يا زوجي المسكين الحبيب الغني، كان ينبغي لك أن تركض وراء سيارة أجرة وأن تكون قد وفّرت علينا ١٠ دولارات.

أود أن أختتم بشكر أعضاء لجنة الجزاءات للصومال والفريق العامل ل ١٥٥٦ على الطريقة البناءة والإيجابية التي تناولوا بها مهمتهم. وأشكر قيادة الأمانة العامة التي وفّرها السيد غريغور بوفينثور الذي كان أميناً للهيئتين الفرعيتين والذي قاد فريقاً كفؤاً مكوناً من السيدة آنا كامبينو والسيد تيلو ستولتز والسيدة شوكون بدارك والسيدة فيكي اغوينو تيغا والسيدة جون بارك والسيدة لازلي برو والسيد أسولون فرون على دعمهم في ضمان عملنا في جو احترافي ومرافق مريحة. وأنا سعيد جداً، سيدي، بإنهاء مدة عملنا تحت رئاستكم وبمهاراة الدبلوماسية البريطانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أنا لست متأكداً من كيفية تعقيب المرء على ذلك، ولكنني أود أن أشكر السفير باجا على إحاطته الإعلامية الفذة وعلى وجه الخصوص على كل العمل الذي قام به باسم المجلس، في توجيه عمل اللجنتين الفرعيتين.

مجموعة متماثلة، إن لم تكن مشتركة، من التحديات. لذا، فإنني أرى أن القيام، بشكل منتظم، بتبادل الآراء والدروس المستخلصة وأفضل الممارسات بين مختلف رؤساء الهيئات الفرعية المنبثقة عن المجلس سيؤدي إلى التخلص من التكرار المبدد للجهد وإلى توليد طاقة إضافية لمساعي التعاون العام فيما بين أعضاء المجلس في سبيل بلوغ أهدافه.

واقترح اجتماع رؤساء هيئات المجلس الفرعية كمجموعة على أساس دوري منتظم كي يتبادلوا تجاربهم ويستخلصوا العبر المفيدة للجميع وأفضل الممارسات التي خلصت إليها كل هيئة من تلك الهيئات. ويمكن أن تعزز تلك الاجتماعات موارد الأمانة العامة وبخبراء ومراقبين من الخارج لإيجاد إطار تحليلي أعمق يعمل بصورة منهجية ولتحديد سبل عمل عملية وقابلة للتطبيق. وأعتقد أن اجتماعاً من هذا النوع يمكن أن يعقد مرتين على الأقل في السنة، إما على الهامش أو كجزء من المعتكف الذي ينظمه المجلس مرتين في السنة، في الربيع والخريف من كل عام. وآمل أن المجلس سيتمكن من النظر في ذلك الاقتراح من أجل تنفيذه في المستقبل القريب.

وفي هذا الصدد، فإن مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يمكن، على النحو المناسب، أن تؤدي أدوار دعم هامة في ضمان ألا تتداعى قيمة قرارات وبيانات المجلس لتصبح مجرد نصوص مرجعية محفوظة في سجلات المجلس، أو، ما هو أسوأ من ذلك، ألا تعيرها اهتماماً الأطراف المعنية بها على أرض الواقع.

لقد كان من باب الاعتزاز النادر لأعضاء وفدي ولي شخصياً أن نخدم في مجلس الأمن مع هذا الوفّر من الزملاء الأكفاء الأفاضل. وكانت هناك مناسبات شعرنا فيها مثل ذلك الزوج الذي يؤدي ساعات العمل المطلوبة منه على النحو الواجب، ثم يهرع في نهاية اليوم مهزولاً من مكتبه كي

في لجنة ١٥١٨ أولاً عقدنا ثماني جلسات في الفترة الفاصلة قيد الاستعراض. وتم القيام بقدر كبير من العمل على نحو غير رسمي بين الأعضاء أنفسهم، وبالتعاون مع البعثة العراقية الجديدة لدى الأمم المتحدة. ولا اعتزم وصف ذلك العمل بالتفصيل، بالنظر إلى التقرير السنوي ل ٢٠٠٤ منشور على موقع الشبكة (ويب سايت) وتقرير هذه السنة سيُنشر قريباً. استمحووا لي بأن أبدي بضعة تعليقات موجزة هنا.

عُهد إلى اللجنة بولاية مواصلة إدارة قائمة الأفراد المرتبطين والكيانات المرتبطة بالنظام العراقي الذي أطيح به فيما يتعلق بنقل الأصول المالية وغيرها من الأصول من البلد. تلك الأموال أو أصول أخرى وموارد اقتصادية كانت ستجمد وتعاد إلى صندوق تنمية العراق. في هذا الوقت تضم قائمة الأفراد ٨٩ اسماً، بينما تضم قائمة الكيانات ٢٠٦. ويسرني أن أبلغكم بأن النظام الذي أنشأته قرارات متعاقبة اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد يقوم بالعمل. إن البيانات التي أكدها مسؤولون عراقيون تشهد بإعادة عائدات ناجمة عن عمليات التجميد تلك إلى العراقيين عن طريق صندوق تنمية العراق من ٢٦ بلداً بمبلغ مليار دولار.

وفي هذا الشهر أعيد الأصل المتحرك الأول - طائرة للمسؤولين التنفيذيين - إلى العراق بفضل جهود حكومة ليختنشتاين وحكومات بعض الدول الأعضاء.

ومما يسرني أيضاً أن أبلغ المجلس بأن اللجنة اعتمدت في هذا الشهر أيضاً المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشطب من القائمة.

هذا، يا سيدي الرئيس، عملنا الوقائي. بيد أنني أود أن أضيف أن العمل من أجل هذا الهدف النبيل كان مجزياً، فالعمل كان يرمي إلى تيسير أن يعاد إلى العراقيين ما هو حقهم وإلى الإسهام في إزالة مظلمة كبيرة أنزلتها

أعطي الكلمة الآن للسفير موتوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) ولجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): ليس بدون حس معين بالأسف أود أن أشرع في عرض تقارير تأدية المهمة بوصفي رئيساً سابقاً للجنة ١٥١٨ و ١٥٤٠ التابعتين لمجلس الأمن. وذلك، على وجه الخصوص، بالنظر إلى أن العمل عصر اليوم لا يبدو حقاً فجأة في هذا المجلس.

واللجنة اللتان كان لرومانيا شرف رئاستهما تشتركان، فيما يتجاوز اختلافات معينة، في حقيقة أنهما كانتا مشروعين جديدين للمجلس، بما كانت لهما من مجموعة كاملة من التحديات، والفرص أيضاً، التي ترافق مثل هذه المساعي. ويمكنني أن أقول بثقة في هذه المرحلة إننا وضعنا أفضل الموارد خلف هذين الالتزامين، وقد وضعت كل طاقتي من أجل الارتقاء إلى مستوى توقعات المجلس، وفي النهاية المجتمع الدولي، في ميدانين حاسمين: أن تستعاد إلى الشعب العراقي الأموال والأصول التي أخذها منه نظام صدام حسين السابق، ومنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ومنها الإرهابيون.

لذلك ينبغي لكم أن تتحملوا قيامي بعرض أطول قليلاً يشمل الولايتين، ولكن سأحاول أن أعرض الخلاصة فيما يتعلق بكل منهما. وقبل القيام بذلك استمحووا لي بأن ألاحظ أنه بينما كان إسناد مهمتين لعضو منتخب على رأس الهيئات الفرعية نادراً، شمل هذا الاتجاه كثيراً من زملائي المتميزين بدءاً من هذه السنة. وذلك يجعل مدة ولاية الأعضاء المنتخبين في المجلس مهمة متزايدة التعقّد ويثير أيضاً مسألة طرائق إشراف المجلس، بوصفه مجلساً، على نحو فعال ومنهجي على تطورات العمل في هيئاته الفرعية.

عملية التنفيذ عن طريق القيام على نحو مباشر أو غير مباشر بتيسير تقديم المساعدة للذين يطلبونها.

ومن ناحية أنشطة التوعية فإن الرئيس وأعضاء اللجنة والخبراء العاملين معها واصلوا إثارة مسألة تقديم مزيد من التقارير وشجعوا على تنفيذ القرار ١٥٤٠ عن طريق عقد عدد كبير من الجلسات والمؤتمرات والندوات الدراسية وحلقات العمل التي تخاطب طائفة عريضة من الجماعات المعنية. ومدت اللجنة مؤخرًا يدها بشأن مسألة تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء في المجموعة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمجموعة الإقليمية الآسيوية في الأمم المتحدة. وفي ٢٠٠٥ عقدت اللجنة جلسات تفاعلية مع المديرين العاملين والممثلين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورئيس مجموعة موردي المواد النووية.

وبالنظر إلى أن الشفافية والتعاون من المبادئ التوجيهية الثابتة لعمل لجنة ١٥٤٠، وبالنظر إلى الضمان الهام لفعالية النظام الذي وضعه القرار فإن اللجنة وإنني سعيًا حثيثًا لمد اليد على أساس منتظم إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بوسائل منها الإحاطات الإعلامية المشتركة التي تجرى على نحو منتظم مع زميلي المتميزين من الدائمك والأرجنتين اللذين يرأسان وحدة التعاون التقني ولجنة ١٢٦٧ على التوالي. وفي أيلول/سبتمبر خاطبنا بهذا الشكل الاجتماع العالمي لرؤساء البرلمانات الوطنية هنا في نيويورك. وتعاون خبراءنا عن كثب في كل الميادين المتعلقة بتطبيق النظم التي أنشأها القرارات ١٢٦٧ و ١٣٧٣ و ١٥٤٠. وتفاعلا أيضا على نحو ثابت مع العمل القيم الذي قام به الممثل الدائم للفلبين على رأس الفريق العامل الذي أنشأه قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ التابع للأمم المتحدة.

الديكتاتورية بشعبها. وكان من الطيب أن نشهد خلال هاتين السنتين أن التعاون مع السلطات العراقية تحسن بسرعة التحول العام لذلك البلد.

دعوني الآن أنتقل بسرعة إلى القيام بخطوط عامة بذكر عمل لجنة ١٥٤٠ في ٢٠٠٥. وهكذا سأركز على فحص التقارير الوطنية عن المساعدة المتعلقة بالمسائل وأنشطة التوعية، مذكرا بأن التقرير الكامل متاح بوصفه وثيقة مجلس الأمن S/2005/799 حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر قدمت ١٢٤ دولة تقاريرها الأولية إلى اللجنة. وفحص كل التقارير قد أنجز. وبالإضافة إلى ذلك، استجابت ٤٠ دولة عضوا، حتى نفس ذلك التاريخ، إلى رسائل اللجنة التي طلبت معلومات إضافية. ولمساعدة اللجنة في دراسة التقارير بطريقة منتظمة ومتسقة وضع جدول يقوم على أساس أحكام القرار ١٥٤٠. وكل المعلومات - التي تمت موافقتها باعتبارها معلومات أو حددت هويتها من بيانات رسمية وقرتها الدول لمختلف المنظمات الدولية - عن التدابير المعتمدة من جانب الدول لتنفيذ القرار ١٥٤٠ ترد الآن في فرادى الجداول التي قررت اللجنة فيما بعد أن تتشاطرها مع الدول المقدمة للتقارير.

وعلى أساس الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٠ قامت اللجنة بالعمل بوصفها مركزا لتبادل المعلومات بشأن مسائل متعلقة بتيسير المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تفتقر إلى البنية الأساسية القانونية أو التنظيمية والخبرة في التنفيذ و/أو الموارد اللازمة للامتثال لأحكام القرار ١٥٤٠. ولحد الآن جمعت اللجنة على نحو منتظم ووضعت على موقع الشبكة (ويب سايت) كل المعلومات عن العروض المتاحة للمساعدة والحاجات التي أشارت التقارير إليها. وبينما يحرز التقييم من جانب اللجنة تقدما سيصبح أكثر وضوحا مدى قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على دعم

وبينما لا نودع بدون تأثر رئاسة لجنتي ١٥١٨ و ١٥٤٠ أود أن أتعهد باسم وفد بلدي باستعدادنا التام لأن ندعم بكل طريقة مساعدة العمل العتيد الذي يسنده مجلس الأمن إلى الهيئات الفرعية في هذه الميادين، وأن أتمنى للذين سيخلفون رومانيا كل النجاح.

وأشكر، السيد الرئيس، على ترتيب عقد هذه الجلسة وعلى تحملك لي. وفي أيلول/سبتمبر، تناولنا بهذه الصيغة الاجتماع العالمي لرؤساء البرلمانات الوطنية هنا في نيويورك. وتعاون خبراؤنا تعاوننا وثيقا في جميع المجالات المتعلقة بتنفيذ النظم التي وضعتها القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما تفاعلنا باستمرار مع العمل القيم الذي قام به الممثل الدائم للفلبين، الذي أدار دفة فريق مجلس الأمن العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

وما زال هناك الكثير من العمل الذي يلزم إنجازه لتحقيق الإبلاغ العالمي على النحو الذي يتطلبه القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولاستخدام المساعدة المتاحة. وبعد عامين من اتخاذ قرار مجلس الأمن التاريخي ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي أكد مجددا أن انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إطلاقها يشكل في جميع الأوقات تهديدا للسلام والأمن الدوليين، والذي سد فجوة كبيرة في الصكوك والترتيبات الدولية القائمة بوضع القواعد لمكافحة انتشار هذه الأدوات الفتاكة ووقوعها في أيدي الإرهابيين، أعتقد أننا قد تقدمنا كثيرا في معرفتنا بمواطن قوة وضعف النظم الوطنية من حيث منع نشوء صلة تجمع بين أسلحة الدمار الشامل وهذه الجماعات الإرهابية. وقد قطعنا شوطا في محاولتنا تأمين عالمنا بحزام أمان مكون من حد أدنى من تدابير الحماية المشتركة من هذا الاحتمال الرهيب. وبصفتي رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أعتز بالعمل الذي قمنا به في التنفيذ حتى الآن وأرى أنه يجعل

ولا يزال قدر كبير من العمل يتعين القيام به لتحقيق الإبلاغ العام كما يطلب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ ولاستعمال المساعدة المتاحة. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ الهام قبل سنتين، وهو القرار الذي أعاد التأكيد على أن انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها مصدر خطر كل الأوقات على السلام والأمن الدوليين والذي ردم فجوة كبيرة في الصكوك والترتيبات الدولية القائمة عن طريق وضع الأنظمة ضد انتشار هذه الأدوات الفتاكة إلى الإرهابيين، أعتقد أننا أكثر تقدما كثيرا في معرفتنا بوجوه قوة وضعف النظم الوطنية من ناحية منعها للرابطة بين أسلحة الدمار الشامل والجموعات الإرهابية. لقد حققنا التقدم الكبير في مسعانا لتأمين عالمنا بحزام السلامة للحد الأدنى من التدابير الحمائية المشتركة في ظل ذلك المنظور. وبوصفي رئيسا للجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ أعتز بعملنا التنفيذي لحد الآن وأعتقد أن من الجدير أن يمدد ويوطد النظام الذي وضعه مجلس الأمن في ٢٠٠٤.

وأود أن أقول، كملاحظة أخيرة، عبارة التقدير الخاص لنائبي رئيس اللجنة ١٥١٨ - البرازيل والدانمرك - ولنواب رئيس اللجنة ١٥٤٠ - بنن والفلبين والمملكة المتحدة. وأدين بالشكر لهم على التفاني والدعم البارزين. ما كان يمكن تحقيق أي من المنجزات المذكورة أعلاه بدون المساهمة والحس المهني لدى الزملاء الأعضاء في هاتين اللجنتين الممثلين لأعضاء مجلس الأمن. وأشعر بالتواضع حيال المساهمة الكبيرة التي قدمها الدكتور فولكر بيك وزملاؤه الذين كوّنوا مجموعة الخبراء التابعة للجنة ١٥٤٠. وأود أن أنوه بالعمل المتفاني الذي قام به أعضاء الأمانة العامة من إدارة شؤون الإعلام الذين ساعدوا لجنتي ١٥١٨ و ١٥٤٠ في مشاريعهما. دعوني أضيف كل ثنائي للسفير آب ومعاونيه من إدارة شؤون نزع السلاح.

أعطى الكلمة الآن للسفير رونالدو موتا ساردنبرغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون.

السيد ساردنبرغ (تكلم بالانكليزية): عقب الانقلاب العسكري الذي وقع في أيار/مايو ١٩٩٧، قرر مجلس الأمن أن الحالة في سيراليون تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، فرض بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) حظراً على إمداد سيراليون بالأسلحة والنفط والمنتجات المرتبطة به. كما فرض حظراً على سفر أعضاء المجلس العسكري الحاكم وأقاربهم.

وفي آذار/مارس ١٩٩٨، بموجب القرار ١١٥٦ (١٩٩٨)، رفع المجلس الحظر على النفط، وبموجب القرار ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أكد رفع الجزاءات المفروضة على الحكومة وأعاد فرض الحظر على تصدير الأسلحة إلى سيراليون بخلاف الحكومة، والحظر على سفر الأعضاء البارزين في الجبهة المتحدة الثورية وأعضاء المجلس العسكري السابق.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، فرض مجلس الأمن حظراً على الماس الخام من سيراليون لمدة ١٨ شهراً، فيما عدا الماس الخاضع لرقابة حكومة سيراليون، من خلال نظام شهادة المنشأ. وفي عام ٢٠٠١، جرى تمديد تدابير المجلس المتعلقة باستيراد الماس الخام من سيراليون لمدة ١١ شهراً، وذلك بموجب القرار ١٣٨٥ (٢٠٠٤)، كما جرى تمديدتها لمدة ستة أشهر أخرى في عام ٢٠٠٢. بموجب القرار ١٤٤٦ (٢٠٠٢).

وقرر المجلس بعد ذلك، في ضوء مشاركة سيراليون الكاملة في عملية كميرلي، أن الحكومة قادرة على كفالة السيطرة الملائمة على مناطق تعدين الماس وأشار إلى اعتزامه عدم تجديد الحظر على استيراد الماس الخام من هذا البلد. وتم

النظام الذي وضعه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٤ جديراً تماماً بالتمديد والتوطيد.

وفي ملاحظة أخيرة، أود أن أعرب عن تقدير خاص لنواب رئيس لجنة القرار ١٥١٨، البرازيل والداغمر، ولجنة القرار ١٥٤٠، بنن والفلبين والمملكة المتحدة. وأشعر بالامتنان نحوهم لما أبدوه من تفان ودعم ممتازين. فلم يكن من الممكن تحقيق أي من الإنجازات المذكورة أعلاه بدون مساهمة ومقدرة هؤلاء الزملاء الممثلين لأعضاء المجلس على هاتين اللجنتين. وأشعر بالضالة الشديدة أمام الإسهام المرموق الذي قدمه السيد فولكر بيك وزملاؤه الذين يتألف منهم فريق خبراء لجنة القرار ١٥٤٠. وأود أن أعرب عن تقديري للعمل المتفاني الذي قام به موظفو الأمانة العامة من إدارة الشؤون السياسية الذين قدموا المساعدة لكل من لجنة القرار ١٥١٨ ولجنة القرار ١٥٤٠ في مهامهما. واسمحوا لي بإضافة ثنائي الكامل على السفير إيب وزملائه من إدارة شؤون نزع السلاح.

ومع أنه يشق علينا أن نفارق رئاسة لجنتي القرار ١٥١٨ والقرار ١٥٤٠، أود أن أتعهد باسم وفدي باستعدادنا الكامل لتقديم الدعم بكل طريقة مفيدة للأعمال التي قد يكلف بها مجلس الأمن في المستقبل هيئاته الفرعية في هذه المجالات. كما أرجو كل نجاح لمن سيخلفون رومانيا. وأشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة وعلى سعة صدركم نحونا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يتعلق الأمر يا سعادة السفير موتوك بسعة صدر نحوكم. بل يتعلق بتقديم معاني شكري وشكر المجلس للعمل الذي أدتيتموه في لجنيتين إحداهما موضوعها صعب في جوهره. ويبرهن تقريركم على مدى هذه الصعوبة.

وقد أحرزت الحكومة مزيدا من التقدم صوب توطيد النظام الدستوري وتولي المسؤولية الكاملة عن صون الأمن في البلاد. وبالرغم من التحديات التي لا تزال تشكلها الأسباب الجذرية الكثيرة للصراع في سيراليون، وبالرغم من الحالة الاجتماعية الاقتصادية الهشة، لدينا ثقة بأن مناخ الاستقرار الحالي سيتيح المجال لمزيد من المشاركة الدولية وعائدات السلام المستدام على الأمد الطويل. وسوف يسهم وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إسهاما كبيرا في إحداث هذه النتيجة.

وفي هذا السياق، أرى أن يبدأ مجلس الأمن سريعا استعراض نظام الجزاءات المفروضة على سيراليون بينما تكمل البعثة تصفية أعمالها، بهدف استكمال أساسه القانوني وتبسيط واستكمال التدابير المطبقة حاليا، فضلا عن استعراض ولاية اللجنة. وسوف تسهم المشاورات التي تجري داخل لجنة الجزاءات ومع حكومة سيراليون في تحقيق هذه النتيجة.

وإذ تقترب البرازيل من نهاية فترة عضويتها في مجلس الأمن ورئاستها للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢، أود أن أتوجه بالشكر من خلالكم يا سيدي الرئيس للممثل الدائم للجزائر، الذي عمل نائبا لرئيس اللجنة في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، والممثل الدائم للأرجنتين، الذي عمل بهذه الصفة هذا العام، والممثل الدائم لباكستان الذي عمل بها في عام ٢٠٠٤.

لا يسعني أن أختتم كلامي قبل أن أعبر عن تقديري لأعضاء الأمانة العامة الذين ساعدونا في مهمتنا، لا سيما أمين اللجنة، السيد جيمس سترلين، الذي كان استعداده الدائم وخبرته في الموضوع مكسبا أساسيا لعمل اللجنة.

ذلك من خلال بيان صحفي في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (بيان صحفي SC/7778).

إنها قصة شديدة التعقيد. ولهذا السبب قررت أن أمهد لملاحظاتي بها.

عُيِّنَتْ رئيسا للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون لفترة العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ولم يبق ساريا سوى الحظر على الأسلحة والقيود على السفر. فعقب مشاورات داخل اللجنة في مناسبتين، رفعت أسماء نحو ١٨ شخصا من المتأثرين بالجزاءات من القائمة، ونُشر نصها المنقح الأخير في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وخلال فترة ولاية البرازيل، ومدتها سنتان، تشاورنا مع أعضاء اللجنة وأعضاء مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى تبسيط الأساس القانوني للجزاءات المفروضة على سيراليون. ولم تجر مناقشة ذلك بالتفصيل داخل اللجنة، لأنها مسألة تتعلق بمجلس الأمن بصفة رئيسية، واعترفت اللجنة أيضا بضرورة حماية العمل الدقيق الذي تقوم به المحكمة الخاصة لسيراليون.

وفي رأينا أن تغذي الخبرة التي تملكها لجنة الجزاءات عملية اتخاذ القرار في المجلس بطرق مناسبة. فكثيرا ما توجد تداخلات بين مسؤوليات لجنة الجزاءات والمجلس، وينبغي معالجتها بشيء من المرونة، مع التسليم بأن المجلس وحده المسؤول عن القرارات المتصلة بمدى الجزاءات وشكلها الفعلي.

ويشير الأمين العام في تقريره السابع والعشرين عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الذي سينظر المجلس فيه غدا، إلى أن البعثة على مدى سنوات عملها الست قد كونت شراكات فعالة ووضعت سيراليون "في مسار صحيح نحو الانتعاش في فترة ما بعد الصراع" (S/2005/777، الفقرة ٥٩).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السفير ساردينبرغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لجان فرانسيس ريجي زنسو، الذي سيتكلم نيابة عن السيد سيمون بوديهوسي أيدهو، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

السيد زنسو (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، أود أن ألتبس عذركم، وأقرأ بيان الرئيس بصفتي مساعداً له. لقد طُلب إلى السيد أيدهو القيام بعمل مهم جداً نيابة عن رئيس الدولة: فهو سيتسلم جائزة يتم منحها لبلدي.

”أتناول الكلمة اليوم وأنا أشعر بنوع من الإجلال التاريخي لأنني أقوم بعمل من الأعمال الأكثر أهمية في الجزء الأخير من ولاية بنن بصفتها عضواً في مجلس الأمن - وهذا العمل هو تقديم تقرير إلى بقية الأعضاء بشأن الطريقة التي اضطلعت فيها بنن بمسؤولياتها في هذا الجهاز.

”فعندما بدأ بلدي فترة عمله في المجلس في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤، عهدت إليه مسؤولية رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، وهو هيئة وجدت نفسها في طريق مسدود لعدة سنوات. ولا يدخر وفد بلدي أي جهد في العمل على كسر حالة الجمود وتنشيط المجموعة. ونتيجة لذلك، تمكن الفريق العامل من استئناف أنشطته بموجب ولاية منقحة ونفذ سلسلة من الدراسات التي يمكن أن تسهم في تحسين عمل مجلس الأمن في مجال الجزاءات. وأود أن أنهئ في هذه المناسبة السفير مهيعا، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة.

”وتسلم بلدي أيضاً منصب نائب رئيس اللجنة المنشأة عملاً بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الإطار، ترأس اللجنة الفرعية جيم المسؤولة عن دراسة تقارير ثلث الدول الأعضاء.

”كما تسلمت بنن منصب نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) منذ تأسيسها عام ٢٠٠٤.

”وفي عام ٢٠٠٥، ترأست بنن الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والتي أنشأها المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٢ وكلفها بالولاية التالية، التي لم تتغير منذ إنشائها وهي: مراقبة تنفيذ توصيات مجلس الأمن بشأن منع نشوب الصراعات وحلها؛ وإصدار التوصيات الرامية إلى تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي علاوة على التعاون بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى للأمم المتحدة التي تتعامل مع أفريقيا؛ والنظر، بصورة خاصة، في الأمور والمسائل الإقليمية الناجمة عن الصراعات المختلفة التي تؤثر على عمل المجلس والخاصة بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ ووضع توصيات وتقديمها إلى مجلس الأمن بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها.

”وفي عام ٢٠٠٥، واصل الفريق العامل نشاطاته في سياق جديد. وبالفعل، فإن المناقشة التي أجريت في عام ٢٠٠٥ بشأن إصلاح الأمم المتحدة ركزت بوجه خاص على السبل والوسائل الكفيلة

”وتابع الفريق العامل عن كثب مناقشات المجلس وأيد عمله الخاص بالمسائل الأفريقية. فقد اجتمع كلما كان ذلك ضروريا لتقييم الوضع وللنظر في الإسهامات التي يمكن له تقديمها.

”وبالإضافة إلى المناقشة التي عقدت داخل مجلس الأمن، نظم الفريق العامل حدثين هامين هما: منتدى السياسات عن دور مجلس الأمن في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات والذي عقد في قاعة مجلس الوصاية، بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛ وحلقة دراسية عن ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية في مجال السلم والأمن“.

”ومن المعروف جيدا أن أكثر من ٦٠ في المائة من وقت المجلس مخصص للمسائل الأفريقية. وفي ذلك الصدد، عقد رئيس الفريق مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف مع ممثلي الدول بشأن جدول أعمال المجلس ومع الممثلين الخاصين للأمين العام لشؤون أفريقيا وتبادل معهم وجهات النظر بشأن المشاكل التي تواجه تلك البلدان وبشأن التدابير التي يمكن للمجلس اتخاذها والتي يمكن أن تساعد.

”ومراعاة لحساسية المسائل الخاصة المتعلقة بكل بلد، اتفق الفريق العامل على عدم مناقشة هذه المسائل بصورة مباشرة، وبدلاً من ذلك، اتفق على معالجتها في سياق النظر في القضايا الأفريقية والمشاركة بين عدة قطاعات، والواردة في برنامج العمل الذي ذكرته آنفا. وقد تمت مراعاة هذه المسائل في برنامج عمل الفريق العامل.

بمواجهة التحدي وذلك بمنع كل ما يهدد أمننا الجماعي. والمسألة منع نشوب الصراعات وحلها أهمية كبيرة في سياق استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كشرط مسبق لتحقيقها.

”ولا تزال أفريقيا تعاني من الأزمات وحالات الصراع في العديد من بلدان القارة. كما تواجه صعوبات معقدة تفضي بالبلدان الخارجة من الصراع إلى العودة إلى العنف. وأدت تلك الحقيقة إلى عدد كبير من تبادل الآراء مع طائفة من المنظمات وأصحاب المصلحة في سياق الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وتحسين فعاليتها في مجال منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

”ولهذا السبب، شعر الفريق العامل بأنه ينبغي المشاركة على نحو نشط في المناقشة في إطار ولايته والمساهمة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة المتعلقة بذلك، كجزء من العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وهكذا وضع الفريق العامل برنامج عمل يبين المسائل العامة وبعض المسائل المحددة التي أثّرت في المجلس بهدف تسليط الضوء على الحاجة إلى تطوير استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات ومواءمة نهج الأمم المتحدة ونهج مجلس الأمن بوجه خاص في معالجة القضايا الأفريقية.

”ونظراً للموقف العام الذي ساد خلال إعداد برنامج العمل، اقترح أعضاء الفريق العامل توزيع تنفيذه على مدى العام ٢٠٠٥ والسنوات اللاحقة، مع مراعاة إمكانية تعديل البرنامج بما يتناسب مع أولويات الرئيس الجديد.

والاجتماعي، لا يمكن اتخاذ أي إجراء إلى أن تتوصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية الوطنية إلى اتفاق بشأن ذلك البرنامج مع الشركاء الإنمائيين. وينبغي التأكيد على أن المجلس رحب، في قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بتوقيع الحكومة الانتقالية لليبريا وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا على برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، الذي يهدف إلى كفالة التنفيذ العاجل لاتفاق السلام الشامل والتعجيل برفع التدابير التي فرضها القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). كما طلب المجلس إلى الأمين العام أن يدرج معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج في تقاريره المقبلة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتنفيذ البرنامج جدير بإيلاء اهتمام خاص من لجنة بناء السلام ويمكن أن يصبح نموذجاً للبلدان الأخرى التي تواجه صعوبات مماثلة.

”وشكلت المناقشة الختامية بشأن البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن، المعقودة في ٣٠ آذار/مارس (انظر S/PV.5156)، مرحلة هامة في عمل الفريق العامل المخصص خلال عام ٢٠٠٥. وشملت الجلسة الختامية تبادلاً للآراء بشأن الحالة في أفريقيا وبشأن سبل ووسائل تنفيذ مجلس الأمن للتدابير ذات الصلة أو لزيادة فعالية التدابير القائمة لمعالجة تلك الحالة. ووجه رئيس مجلس الأمن آنذاك، ممثل البرازيل، رسالة إلى الأمين العام (S/2005/188) بشأن المسائل التي ستجري مناقشتها في تلك المناسبة. وتلك المسائل ذات أهمية كبيرة، وإن استنتاجات المناقشة ألهمت الأنشطة اللاحقة للفريق العامل.

”وقرر الفريق العامل أن إنشاء لجنة بناء السلام سيحل حتماً المسألة الخلافية للتعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة ميل المجلس إلى التمييز بوضوح بين مجالات اختصاص الهيئتين في غياب إطار مؤسسي محدد للتعاون. وبالفعل، فقد أقر أعضاء المجلس بهذا التعاون وبالحاجة إليه كوسيلة لضمان اتساق أكبر في معالجة الأزمات المعقدة في أفريقيا“.

ولهذه الغاية، قام الفريق العامل بتقييم النهج المؤسسي للأمم المتحدة في حل الصراعات وأهمية بناء السلام في أفريقيا من منظور عملي. وعالج الفريق العامل بشكل رئيسي مسألة كيفية تحسين تنسيق عمل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنع الأزمات الاقتصادية من أن تتسبب في أزمات سياسية واندلاع لأعمال العنف. وبصفتي الرئيس المنتهية ولايته، أود أن أشدد على ضرورة إبقاء تلك المسألة مدرجة في جدول أعمال الفريق العامل، لأن الأفكار التي نظر فيها خلال منتدى السياسات المذكور آنفاً ينبغي أن تدرس بعمق كبير.

”وفي حزيران/يونيه عام ٢٠٠٥، عقد الفريق العامل اجتماعاً بشأن إعداد واعتماد برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد بغية تقديم استراتيجية للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا لمساعدة مساعيها للشفافية والمحاسبة في إدارة موارد الدولة، آخذاً في الحسبان التوصية الواردة في التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، (S/2005/391)، المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

”وخلال ذلك الاجتماع اتفق الفريق العامل على أنه بينما ينبغي ألا يستبعد التعاون بشأن هذه المسألة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي

”وبالتالي، من المفهوم أنه ينبغي للفريق العامل أن يسعى إلى الاضطلاع بدور نشط في متابعة تنفيذ القرار، وإن الفريق العامل قرر أن يعقد، في ذلك السياق، حلقتين دراسيتين: الحلقة الدراسية الأولى بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في مجال السلام والأمن، والحلقة الدراسية الثانية بشأن صياغة استراتيجيات شاملة ومتناسكة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها. ويبقى عقد الحلقة الدراسية الأخيرة مهمة عاجلة ينبغي الاضطلاع بها في أقرب وقت ممكن في ظل قيادة الرئيس المقبل، الذي أتمنى له كل النجاح.

”وعقدت الحلقة الدراسية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في مجال السلام والأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ونظمت الحلقة الدراسية بالدعم النشط والمشاركة الفكرية النشطة والفعالة للغاية للأمانة العامة. ووفرت الحلقة الدراسية فرصة قيمة للغاية لإلقاء نظرة متعمقة في المسألة، مع إسهامات من مختلف الشخصيات مثل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس مجلس الأمن، السير إمير جونز باري، والأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي. وحظينا أيضا بمشاركة شخصيات معروفة جدا من المجتمع المدني الدولي مثل السيد فاسو غوندين من جنوب أفريقيا، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للتراعات، الذي قدم من جنوب أفريقيا، والسيد بول فان تونغرين من هولندا، المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب الصراعات.

”وسيصدر قريبا تقرير الحلقة الدراسية بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن. وسيبرز التقرير

”وركز منتدى السياسات بشأن تعزيز قدرات الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات ودور مجلس الأمن، الذي عقد في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ونظم بالتعاون مع أكاديمية السلام الدولية ومركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك، على تحديد القيود التي تمنع الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور فعال في إدارة الأزمات ومنعها من التصعيد إلى صراعات مسلحة.

”ومكنت المشاركة النشطة لاختصاصيين مرموقين مثل السيد إبراهيم غمباري، الذي دعي بصفته مستشارا خاصا للأمين العام بشأن أفريقيا، والأستاذ روبن من جامعة نيويورك، من إجراء مناقشة معمقة للمسائل الهامة مثل كيفية دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء في الحالات غير المدرجة في جدول أعماله، وكيفية استخدام المعلومات التي يجمعها نظام الإنذار المبكر، كمؤشرات، لنشر الاستجابات السريعة للصراعات الوشيكة، وماهية الأدوات العملية لرصد الأزمات التي يمكن أن ينشئها مجلس الأمن.

”وتوصيات منتدى السياسات واردة في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، الذي اتخذته رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عقد في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. صحيح أن القرار الذي قدمته البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن لم يتم التفاوض بشأنه في إطار الفريق العامل، لأن القرار سعى إلى إنشاء إطار عام لمنع نشوب الصراعات، مع مراعاة الوقائع الأفريقية. ومع ذلك، أمكن اتخاذ القرار بفضل المواد التي جمعها الفريق العامل.

تقرير شامل عن أنشطة الفريق العامل في عام ٢٠٠٥ وسيرسل التقرير إلى رئيس المجلس في أقرب وقت ممكن.“

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد زنسو على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي أنجزه بالنيابة عن اللجنة، وأشكر السفيرين إدوهو، والسفير آدشي قبله، على العمل الذي اضطلعوا به.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

خصائص هيكل السلام والأمن للاتحاد الأفريقي وهيئاته الفرعية؛ وأهم المبادرات لتعزيز ذلك الهيكل؛ ومبادئ وأولويات التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام؛ والتوصيات المتعلقة بقواعد استخدام القوة والإدماج الكامل للهيكل الأفريقي للسلام والأمن في نظام السلام والأمن الجماعي، الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة؛ وتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

”في الختام، أود أن أشكر جميع أعضاء الفريق العامل على الدعم القوي الذي قدموه إليّ في أداء مهامهم. وإضافة إلى ذلك، أشكر الأمانة العامة، وخاصة السيد إبراهيم غمباري. ويجري استكمال